

تقرير

1500 ضماناً من انفجار محتمل

في العام 2003 أصدرت وزارة الطاقة مرسوماً يقضي باستبدال قوارير الغاز القديمة بأخرى جديدة. اليوم بعد مرور 9 سنوات، لا تزال الخطوة ناقصة، إذ لا تزال 3 ملايين قارورة في لبنان تهدد حياة المواطنين، لأنها ببساطة لم تستبدل إلى الآن



موزع الغاز غير قادر على تحمّل نفقات صيانة القوارير (ارشيف - بلال جاويش)

الموجودة في البيوت كلها، هي بمثابة قنابل موقوتة»، مشيراً إلى أن «جميعها أصبح غير صالحاً للاستخدام». وفي حديث مع «الأخبار»، وصف قازان وضع القوارير بـ«العاطل جداً»، لافتاً إلى أن المشكلة تكمن في عدم قدرة المواطن على تحمّل زيادة التعرّف، في حين أن الشركات لا تأخذ هذه المسألة على عاتقها والدولة عاجزة كالعادة عن معالجة هذا الأمر.

وتالياً لتكرار حوادث الإصابة بانفجار قارورة، طالب قازان بضرورة «استكمال مشروع تبديل قوارير الغاز غير السليمة والمهترئة، والتي يصل عددها إلى ثلاثة ملايين»، من دون أن ينسى التذكير بضرورة «صيانة القوارير الجديدة التي استبدلت منذ 6 سنوات». من جهة ثانية، يطالب قازان بتحديد «السوزرة آلية معينة تفرض على الشركات الصيانة الدورية لأن موزع الغاز غير قادر على تحمّل نفقات صيانة القوارير»، أو في أحسن الأحوال «إعادة العمل بالرسوم الذي صدر عام 2003 عبر زيادة دولار واحد على سعر القارورة ليصبح 23 الف ليرة لبنانية، فشركت الغاز لن تتحمل عبء 100 مليون دولار». ويعيداً عن الشركات، حذر قازان المستهلك من «وجود نحو 20 مركزاً لتعبئة قوارير الغاز في لبنان غير مرخصة، ما يشكل خطراً إضافياً على المواطن».

مرت تسع سنوات على القرار، ولم يستبدل إلا الجزء الأول من القوارير. خطوة تبقى ناقصة ما لم تستكمل باستبدال الجزء الآخر. بانتظار انتهاء تلك العملية، من يعرض على المواطن في حال انفجرت القارورة القديمة في منزله.. وفي ظل غياب التأمين؟

لدى شركات الضمان وإعادة الضمان وإيرازها للوزارة، وصيانتها. لكن، لم تتلف القديمة، والمليونان باتا ثلاثة بفعل عمليات التهريب عبر الحدود. وإن قام بعض المواطنين بتطبيق الرسوم بدفع مبلغ 1500 ليرة لاستبدال القديمة بأخرى جديدة، لكنهم لا يعرفون عن القارورة السيئة إلا مظهرها الخارجي فقط. وبالتالي فهم ليسوا على دراية بالمواصفات التي يحدها معهد البحوث الصناعية، وهي الجهة الرسمية المكلفة إجراء الرقابة على القوارير المصنعة محلياً والمستوردة أيضاً.

وفي هذا الإطار، يحذر فؤاد قازان، رئيس نقابة العاملين ومستخدمي شركات الغاز في لبنان، ورئيس اتحاد النقابات المتضامنة، من أن «قوارير الغاز

يوجد نحو 20 مركزاً لتعبئة قوارير الغاز غير مرخصة

انتهاء الصلاحية واللون المميز و«قفل» الغاز. وقد كلفت بموجب القرار شركات استيراد الغاز بتنفيذ عملية الاستبدال وفق آلية مرتبطة بحركة الاستيراد، على أن تتحمّل هذه الشركات كامل المسؤولية المدنية الناجمة عن استعمال القوارير التي تسلمها للمستهلك وتحمل اسمها وتشمل إجراءات التأمينات اللازمة

القديمة بأخرى جديدة، منذ سبع سنوات، على الرغم من المرسوم الذي أصدره وزير الطاقة والمياه أيوب حميد في العام 2003، والذي قضى بوجوب استبدال قوارير الغاز غير المطابقة للمواصفات التي وضعها معهد البحوث الصناعية، بأخرى جديدة. يومها، حدّد المرسوم عدد القوارير الموجودة في لبنان بنحو أربعة ملايين، ليعود وزير الطاقة ويختزل العدد إلى مليونين، على أن تتلف الكمية المتبقية في الأسواق اللبنانية وتستبدل بأخرى جديدة خلال مهلة سنتين ونصف السنة. إلى ذلك، تضمّن القرار عدداً من الشروط الرئيسية التي يجب أن تكون «ظاهرة» على القارورة للتأكد من سلامتها وأهمّها: الاسم والعلامة التجارية وتاريخ الصنع وتاريخ

نانسي زروق

ثلاثة ملايين قارورة غاز تهدد حياة اللبنانيين، في كل حين. قوارير قديمة. مهترئة. متأكلة. أقل ما يمكن وصفها بـ«قنابل موقوتة» يمكن أن تقتل في أية لحظة مواطناً يمرّ موته عابراً، كأنه لم يكن يوماً. وفي مثل تلك الحالات، غالباً ما تردّ الأسباب إلى تعرض القارورة للحرارة، أو في أحسن الأحوال إلى سوء استعمالها. لكن، هل فكر أحدهم في أن الخلط قد يكون ناتجاً من القارورة نفسها؟ بتعبير آخر: بسبب قدمها؟ لا يبدو أن أحداً فكر بهذا الأمر، أو فكر باستبدال قارورة قديمة في منزله، قد تعرّضه للخطر في أية لحظة بأخرى جديدة. حتى على الصعيد «الرسمي» لم تستحدث أية خطة لتبديل القوارير

«ربيع طرابلس» يزهر غداً

عبد الكافي الصمد

منتصف كانون الثاني الفائت، انتشرت في ساحات طرابلس وشوارعها لافتات اجتذبت الأنظار، حملت شعار «الربيع العربي»، وتضمّنت عبارات مثل: «لا لاستجداء حقوقنا بعد اليوم، مبروك للبطاني... متى طرابلس؟ آلاف الشباب بلا علم ولا عمل، ولا أحد يسأل». يومها، قيل إن اللافتات موجهة بصورة غير مباشرة إلى رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووزراء المدينة ونوابها وفاعليتها الاقتصادية، احتجاجاً على الوضع المتردّي الذي وصلت إليه طرابلس، قبل أن يستتبع ذلك بحركات لناشطين وقوى شبابية نظمت تحركات مختلفة حملت شعارات، برز منها «نايم بالخسة»، «الجورة جورتك» و«طرابلس مدينة خالية من السلاح».

بعد قرابة شهرين على انطلاق الحملة الأولى، عادت ملصقات «ربيع طرابلس» لتظهر من جديد في المدينة، على شكل ملصقات على الجدران، ولوحات إعلانية، تحت شعار: «حقوقنا وين؟»، محددة تاريخ 15 آذار موعداً لحدث لم تفصح عنه الملصقات. تضمّنت الشعارات التي حملتها اللوحات

الإعلانية الجديدة خلطة من المطالب السياسية والاجتماعية «ما بدنا نسقم بدنا نشوف، ما بدنا نشحد ونكون زلام، بدنا نشغل ونكون أحرار، طرابلس عاصمة للشمال، وليست عاصمة للفقر والبطالة والصراف للصحة، 22 مليار دولار أنفقت منذ عام 2006، لكل عائلة في طرابلس 50 مليون ليرة في ذمة الدولة اللبنانية». عودة هذه الملصقات إلى الظهور مجدداً في عاصمة الشمال، وتحديد موعداً بعد أسبوع من الآن، توحى بأن هناك أمراً ما يتم تحضيره تمهيداً لإطلاقه، بعدما بدت المحاولات السابقة أشبه ما تكون بعمليات جسّ نبض. هذا الظهور العلني تبعته دعوة إلى مؤتمر صحافي سيعقد مساء غد الجمعة، حيث يتوقع إطلاق «ربيع طرابلس»، الذي حددت شرارته الأولى في لقاء في الرابطة الثقافية في 15 آذار الجاري. يوضح جمال بدوي، الناشط وعضو الأمانة العامة لـ«ربيع طرابلس» المكونة

من 6 أشخاص، أن المؤتمر الصحافي سيتضمن إعلان أهداف المشروع ووضع خطة العمل. وتدرس الأمانة العامة، التي تضم إلى بدوي كلاً من جوني نحاس، باسم عساف، مؤمن بارودي، محمد أسمر وعمر لجاويش، احتضان عناصر نسائية في المرحلة المقبلة. ويؤكد بدوي «التزامنا بالتمسك بما اتفقنا عليه»، ويكشف أننا «تلقينا حتى يوم أمس عبر موقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك) تأييد 1650 شخصاً، مع أننا لم نفتح الصفحة الخاصة بـ«ربيع طرابلس» بعد بصورة رسمية»، لافتاً إلى أن التحرك يرمي إلى «المطالبة بحقوقنا المهدورة، ورفضنا التهميش، وسياسة إفقار المدينة واستخدامها كقذاعة في وجه الآخرين، واستغلال شبابها في الصراعات الداخلية». ويشير بدوي إلى أننا «سنقوم كل يوم جمعة من كل أسبوع

بعد 15 آذار بتحريك شعبي في المدينة»، مؤكداً أن «هدف ربيع طرابلس هو إسقاط المنظومة السياسية القائمة في لبنان منذ الاستقلال، والتي تجعل من طرابلس تبدو كأن دورها يقتصر فقط على تزويدها برؤساء حكومات ووزراء، للتوقيع على ما يحقق لهذه المنظومة مصالحها».

يستند بدوي ومن يحملون معه شعار «ربيع طرابلس» في تبرير تحركهم، إلى أن «واقع المدينة يشهد تراجعاً نحو الأسوأ كل سنة، ما يهدد بانفجار أوضاع المدينة اجتماعياً وأمنياً»، لأن نسبة الفقر في المدينة كانت عام 1988 نحو 6%، فإذا بها تصل اليوم، بحسب إحصاءات الأمم المتحدة إلى 56%.

ينتظر القائمون على المشروع أن يقدم الأخير خياراً جديداً للمواطنين، ويأملون أن تشهد باقي المناطق اللبنانية ربيعاً مماثلاً، لكن تفاؤلهم لا يخفي قولهم إن «نجاح حراكنا مرهون بعدم تراجعنا، وفي تجاوب المواطنين معنا».

لكن عندما يتم لفت نظر هؤلاء إلى أن الثورة لا تكون بموعده مسبق، ولا ناعمة، يوضح بدوي أننا «تلقينا نصائح أمنية بان لا ننزل إلى الشارع، فالمدينة مستباحة ولا نستطيع تحمّل أي نتائج سلبية»، قبل أن يقول: «بدلاً من أن نلنن الظلام، علينا أن نضيء شمعة».

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

يهدف المشروع إلى إسقاط المنظومة السياسية في المدينة

nbn

الربيع العربي

إعداد وتقديم: كريم الجميل
الاثنين 8:30 مساءً

مصلحة المسيحيين و قانون الإنتخاب



اللقا، الكاتوليكي



اللقا، الأرتودوكسي دولة الرئيس

دكتور زياد صليبا

إيلي الفرزلي